



أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا
مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الرائد

شؤون عربية

2018/03/26 م

المحتويات

- توابع حوار "رأي اليوم" مع د. حسن نافعة مستمرة: هجوم حاد عليه واتهامه بإفشال أول تجربة
ديمقراطية في مصر والتحريض على فض "رابعة بالقوة" .. نافعة يرد: اتقوا الله! ويطلب بالعودة الى
مقالاته القديمة 3
- لهجة أردنية جديدة بلسان دبلوماسيين غربيين: لا يوجد ما يمكن فعله بخصوص "القدس" 5
- مستقبل إمارة أبوظبي في معركة القرن الإفريقي 6
- خطر استبعاد الإسلاميين 10
- في الطريق إلى أول انتخابات في «عراق ما بعد داعش» 15



توابع حوار "رأي اليوم" مع د. حسن نافعة مستمرة: هجوم حاد عليه واتهامه بإفشال أول تجربة
ديمقراطية في مصر والتحريض على فض "رابعة بالقوة".. نافعة يرد: اتقوا الله! ويطالب بالعودة الى
مقالاته القديمة

القاهرة - "رأي اليوم" - محمود القبيعي: 2018/3/25

لا تزال أصدااء حوار "رأي اليوم" مع د. حسن نافعة أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة مستمرة، لاسيما في أجواء انتخابات رئاسية جديدة يراها قوم لا تسمن ولا تغني من جوع، ويعتبرها آخرون احتفالية لتتويج الجنرال القديم .

عشرات القراء سواء في موقع تلك الصحيفة "رأي اليوم"، أو في حسابي الدكتور نافعة على "الفيسبوك" و"تويتر" شاركوا في التعليق على الحوار، وكانت الغلبة لمنقدي نافعة الذين صبوا جام غضبهم عليه، مما دفعه الى كتابة تعليق قال فيه ما نصه:

"إلى من يتهموني بالمساهمة في إفشال أول تجربة ديمقراطية في مصر أقول لهم لا أضيق بالنقد إذا بني على معرفة وأحيلهم إلى مقالاتي في المصري اليوم خاصة "خطة إفشال الرئيس" 2012/7/6 و "الشفافية هي الحل" 9/27 وسيدركون أنني تعاملت مع الجميع من مبارك وحتى السيسي وفق نفس المعايير. اتقوا الله".

تعليق نافعة الأخير لم يشفع له عند متابعيه ، حيث سلقه بعضهم بالسنة حداد، وقال قائل منهم:
"كونك تعقب علي الاتهام يبقي انت في ازمة مع نفسك وهذا يكفي للدلالة علي انك متورط ..نصيحة ادخل في كشف التائبين".

وقال آخر: "انت ضالع فى الانقلاب العسكرى ومساهم فيه ثم مؤيدا لكل الدماء فلا تتكلم وتب إلى الله واعترف بذنبك وأنت راجع الفيديوهات على يوتيوب وقل رأيك فى نفسك.
أنا كنت أحترمك حتى 2010 وانتظرك كاتباً ومحللاً سياسياً على القنوات ثم أسميتك سيئة ضارة.. ارجع لضميرك قبل المنية".

متابعون آخرون دافعوا عن د. نافعة، وقال بعضهم: "أستاذنا الفاضل / حس نافعة لا تشغل بالك بمن يجهلون الحقائق والمصابين بالتعصب الاعمى وبمن ليس لديهم ثقافة الفكر الواعى البناء الا انك ولا تزكى



على الله واحدا من العلماء المفكرين والمخلصين للوطن ومن القلة التي لا تخشى في الحق لومة لائم ويشهد لك كل متابع في الوطن وفي الأمة".

خطة إفشال الرئيس

مقال د. نافعة الذي حمل عنوان " خطة افشال الرئيس " استهله قائلا: "يسهل على كل متابع لما يجري على ساحة السياسة في مصر، خاصة عبر وسائل الإعلام، اكتشاف آثار "خطة إفشال الرئيس"، وهي آثار واضحة يمكن رؤيتها بالعين المجردة ولا تحتاج إلى أى دليل أو برهان إضافي، وأظن أننا لسنا في حاجة إلى بذل الجهد الجهد للتعرف على طبيعة ونوعية الأطراف التي لا تريد للرئيس المنتخب أن ينجح، فهي واضحة تماماً ولا تحاول حتى مجرد إخفاء نواياها أو التظاهر بغير ما تضرر".

وتابع نافعة في مقاله القديم: "فهنالك، من ناحية، المجلس الأعلى للقوات المسلحة بتشكيله الحالي، الذي يبدو واضحاً مدى حرصه على البقاء في السلطة ومعارضته لأن يمسك بزمامها شخص من خارج القوات المسلحة، حتى لو كان وصوله للسلطة قد جاء عبر انتخابات حرة نزيهة، وهو ما يفسر لماذا حاول المجلس في البداية مساعدة الفريق شفيق للوصول إلى المقعد الرئاسي، ولماذا أحس بالعجز، تحسب لاحتمال فوز مرشح جماعة الإخوان بانقلاب "دستوري" خطط له وأداره بالتعاون مع بعض كبار القضاة. ومن الطبيعي، في سياق كهذا، أن تكون للمجلس العسكري، بتشكيله الراهن، مصلحة واضحة في إثبات فشل الرئيس، وأن يصبح من ثم أحد أطراف مخطط إفشاله".

واختتم قائلاً: "وعلى الجبهة الوطنية، "المشكلة للدفاع عن الثورة وليس بالضرورة عن الرئيس"، أن تتحلى بقدر أكبر من المرونة والصبر وعدم التعجل وفهم طبيعة الضغوط الداخلية والخارجية التي يمكن أن يتعرض لها رئيس مصر المنتخب في الظروف الراهنة. وعلى الجميع أن يدركوا أن الخطة المشار إليها لا تستهدف إفشال الرئيس كشخص، وإنما إفشال الديمقراطية كنهج. لذا علينا أن نتمسك بالرئيس، وأن نساعد طالما تمسك بالديمقراطية وسعى لتثبيت دعائمها".

ويبقى التساؤل معلقاً: هل ظلّمت النخبة التي أسهمت في إسقاط د. مرسي وعلى رأسها نافعة، أم كانت من الظالمين!؟



لهجة أردنية جديدة بلسان دبلوماسيين غربيين: لا يُوجد ما يُمكن فعله بخصوص "القدس"

واشنطن / وكالات / سما 2018\3\25

ابلغت اوساط دبلوماسية غربية في عمان نقلا عن مسئولين بأن الاردن لا يستطيع فعل شيء محدد في إطار ملف القدس بالرغم من التصريحات التي تصدر في إدارة قرار نقل السفارة الامريكية إلى القدس الغربية تحت ظل الاحتلال.

وبدأ دبلوماسيون غربيون يستمعون إلى نغمة تراجع في الموقف الأردني الرسمي بخصوص ملف مدينة القدس.

وقال هؤلاء بأنهم استمعوا لمسؤولين أردنيين في الأمم المتحدة يقولون بأنه لا يوجد ما يمكن أن يفعله الأردن خلافاً للتصريح بخصوص معركة القدس في ظل التوازنات الحالية.

وعارض الأردن بشدة قرار الرئيس الامريكي دونالد ترامب بنقل السفارة للقدس لكن حدة المعارضة عادت وخفضت تدريجيا في وقت لاحق.

وسُمتت في أروقة السفارة الأردنية في واشنطن ومكتب الأردن في الأمم المتحدة عبارات مثل " لا يوجد ما نستطيع فعلاً القيام به الآن" .. أو مثل " موضوع القدس بين يدي الجامعة العربية" وكذلك عبارة مثل "فعل الأردن ما هو أكبر من طاقته".



مهنا الحبيب الوطن القطرية 2018\3\25

دخلت معركة أبوظبي في القرن الإفريقي، مداراً متوتراً وحساساً، بعد مواجهة كل من جيبوتي وجمهورية الصومال، في قرارهما طرد شركة موانئ دبي، بناءً على انتهاك سيادي، ضد الدولتين، وقبل قرار برلمان جمهورية الصومال، تأييد الرئيس محمد عبدالله فرماجو، في إلغاء اتفاق ميناء بربرة، أعلنت أبوظبي والجزء الانفصالي في الصومال (أرض الصومال)، تأسيس قاعدة أبوظبي العسكرية، في رسالة مواجهة استراتيجية مباشرة لحكومة مقديشو.

وهو الجزء الذي حتى اليوم دولياً وأفريقياً وعربياً، تحت النظام الفدرالي الموحد، وداخل الحدود السيادية للجمهورية الصومالية، وبالتالي هو إنشاء لقاعدة عسكرية، في عمق مسار النزاع الداخلي الصومالي، وفي أوج التوتر مع مقديشو، مما يجعل القرار خطوة تصعيدية واشتباكاً معقداً، تدخل عبره أبوظبي في مشروع توسعي جديد وخطير، في مواجهة الشعب والحكم الصومالي.

وهو حدث ليس بالسهل، رغم أن كلاً حكومتي جيبوتي ومقديشو، حرص كلاهما على الاستفادة، من البعد الاقتصادي والاستثماري، لخبرة إمارتي أبوظبي ودبي، لكن من الواضح، أن كلا الدولتين، التقطتا المعلومات الأمنية والسياسية، التي تُظهر إمكانية، تغول المشروع الاقتصادي في ظاهره، إلى مرحلة نقض الدولة من الداخل.

وهو بالضبط ما حققته أبوظبي، في خطة اليمن ما بعد الحرب، وفصل الجنوب لصالح مشروعها الاستثماري والعسكري، ثم الدفع لنهاية الحرب، بناءً على تأمين مصالحها، مستثمرة هيمنة قرارها على الرياض.

تمثل بربرة ثالث المضايق والمعابر البحرية المهمة، في المنطقة، دولياً وإقليمياً وخاصة لإسرائيل، وهم مضيق هرمز وباب المندب قرب بربرة، وخليج العقبة، ومن المعروف قديماً، أن حركة العبور في هذه المضايق، تخضع للموقف الدولي وتقديره لمصالحه، وتجاوبه مع شروط الأمن الإسرائيلي، في معادلة الصراع العربي مع دولة الاحتلال.



وهو ما يثير من جديد، رابط مجمل المشروع الطبياني، في المنطقة، بالمشروع الإسرائيلي المركزي، والذي يتقاطع بصورة مستمرة، وخاصة في الالتقاء على دعم أو صياغة، رؤية الرئيس الأميركي الحالي دونالد ترامب، في استهدافه للقدس وفلسطين المحتلة.

غير أن هذا لا يكفي في مثل هذه الحالات، فقاعدة أبوظبي في مصوَع الإريتزية، وقاعدتها الآن ذات البعد الاستراتيجي والإقليمي لمحاصرة، قرار النهضة الصومالية، الذي يخوض معركة صعبة، مع الإرهاب، ولا يزال في مرحلة حرجة، لا يُمكن مطلقاً، أن يتم دون اتفاق ثنائي تفصيلي حيوي، بين تل أبيب وأبوظبي، ولن يسمح الإسرائيليون لهذا التوسع الطبياني، دون إدراك كامل لمنتهى أهدافه، والذي من الطبيعي ألا يتم، دون الخضوع لمصالحهم العليا.

وحين نعرض لهذا المدخل المهم، فهو لا يقوم فقط، على التقاطعات الإقليمية المباشرة، وإنما أيضاً على توحيد الرؤية مؤخراً، والترحيب الإسرائيلي، بخلاصات مشروع أبوظبي، ونتائجه في المنطقة، والذي استنزفها في حروب داخلية، تعلن أنها تواجه الحركات الإسلامية، لكن الحقيقة التي يدركها الجميع، أن المشروع انتهى إلى كيان موازٍ، يخدم الرؤية الإسرائيلية الكبرى، للمنطقة العربية.

ولننظر هنا، إلى خريطة النفوذ ذاتها، وطموح أبوظبي في مضيق هرمز، وصولاً إلى خليج العقبة، ونتائج زيارة الشيخ عبدالله بن زايد الأخيرة، إلى عمّان في الأردن.

لقد عاد التساؤل الكبير، عما هو الحد الذي تخطط أبوظبي للتوقف عنده؟

وما هي سلسلة الحروب، التي تفي بضمان، استقرار وتثبيت هذه الهيمنة المطلقة، التي نُفذت تحتها معركة استهداف قطر، في محاولة بعده العسكري الأول وما تلاه؟

ويتردد بصورة دائمة لجوء أبوظبي، إلى شركات الحماية والقتال المرتزق، الدولية المتعددة، وهذا مثبت في حالات، غير أن الواقع أيضاً هو أن أبوظبي تخسر عدداً من أبنائها، سواءً على مستوى الدولة الاتحادية أو مستوى أبوظبي ذاتها، والتي يمثل المواطنون فيها، بحسب إحصاءات أبوظبي الرسمية 19%، وهو رقم لا يتطابق مع إحصائيات أخرى، كانت تضع نسبة المواطنين في الإمارة ما بين 9 و 15%.

إن هذه الأرقام نحيلها مرة أخرى، على عدد القتلى من مواطني أبوظبي، الذين يُقتلون لمشاريع نفوذ، لا حماية وطنية، وتزايد الخسائر، في مستقبل الحروب التي تخوضها أبوظبي، فميليشيات بلاك واتر أو



الجامية السلفية، ليست هي القوى الضاربة العسكرية الوحيدة، لإمارة أبوظبي، فهذا ما ينفية الواقع، فهناك قتلى عديدون، من أبناء قطاعاتها العسكرية.

وبالتالي قرار أبوظبي مواجهة الصومال، في ظل وجود عسكري لها في ليبيا، وحروب متنقلة مع الإسلاميين، تعزز أبوظبي بأنها تواصل مواجهتهم، عبر العالم وباشتباك مسلح، هو بعد خطر للغاية في مستقبل الإمارة.

والفخر الذي يبيده محمد بن زايد، هو بعد عاطفي تبريري يقدم للشعب، ولمنطقة الخليج العربي، لكنه لا يُجيب، عن كيف تستمر أبوظبي، بإعلانات الحروب الضمنية والمباشرة، وتخطط بأنها ستنتصر فيها، حتى مع دعم إسرائيل والرئيس ترامب لها، وقرارها المهيم الجديد في الخليج.

إن وضع أبوظبي في مواجهة شعوب القرن الأفريقي، وتاريخهم العسكري، والانتماءات القبلية، وروح التوجه الجديد للنهوض أمام الإرهاب، في سبيل تنمية شرق أفريقيا، حسابات معقدة، مختلفة تماماً عن الموقف في مصر، فكيف ذلك؟

في مصر هناك قوة مسلحة موحدة وصلبة، تحت قرار سياسي، خضع لاعتبارات تكريس استبداده وحكمه المطلق، مقابل دعم أبوظبي المالي والسياسي والمخابراتي، أما القرن الأفريقي، فالحالة تختلف.

هنا سؤال آخر: ماذا عن انتصار مشروع أبوظبي في اليمن؟

هل هو موضع قوة يقاس عليه، الحقيقة أننا اليوم في صدد فترة انتقالية، لا يمكن الجزم بما بعدها، فحتى مع فصل الجنوب وإنهاء هادي، واتفاق وقف الحرب، مع الحوثيين، لا يمكن الجزم به، وبأن أبوظبي قادرة كلياً، على تأميم هذا الجنوب، وضمان سيطرتها عليه.

إن الرصد والمراقبة يؤكدان بالفعل، أن قرار فصل جنوب اليمن، يخضع بالفعل لاتفاق أو قبول عام، للتعامل الواقعي معه، يتبناه غالبية الجنوبيين من عدن إلى حضرموت، لكن السؤال: ماذا بعد أن يتم الانفصال؟

كيف سيتم إخضاع هذه الأقاليم، للسلطة المباشرة لأبوظبي، التي تسجن اليوم وتحقق وتحكم الجنوب، من خلال موظفيها، ومن خلال قواتها الخاصة، ماذا لو ثارت التباينات الجنوبية، واستقرت أبوظبي أهالي الأقاليم بعد فترة، وبالتالي بدأت أرضية العداء لمشاريع الهيمنة تتصاعد؟



قد يبدو هذا الحديث اليوم، هو مجرد تخمين سياسي عابر، لكن الحقيقة تقول: إن إمارة أبوظبي، لا تملك مقومات الدولة الاستعمارية المهيمنة، والتي تعوّض خسائرها الدموية والمادية، بنفوذها الضخم، فهناك قواعد قياس كبرى، وعوامل رصد ميدانية، من خلالها يظهر أن أبوظبي، ستواجه حصاداً صعباً لن تسعفه إفاقة الجحيم.



عبد الستار قاسم الجزيرة نت 2018\3\26

الحملة ضد ما يسمى الإسلام السياسي ما زالت قوية، وهي -كما أرى- تستهدف الإسلام أكثر مما تستهدف أشخاصا يحتكرون الفكرة الإسلامية، وأعمالا خارجة في الغالب عن التعاليم الإسلامية. بل إن مصطلح الإسلام السياسي -بحد ذاته- سخي، وهو محاولة لإنكار حق المسلمين في التنظيم، والسعي لإقامة العدل بين الناس وفق التعاليم الإسلامية.

و لا توجد أيديولوجيا أو فلسفة أو نظرية سياسية لا تحاول أن تثبت نفسها عبر إدارة شؤون الناس وفق ما تراه مناسبا، وهناك أديان أيضا تُمأسسُ نفسها دينيا بطريقة تنتهي إلى السيطرة على القرار السياسي، وإدارة الحياة العامة للناس بمنظومة قيمية معينة.

ويبدو أن فكرة الإسلام السياسي تأتي محاولة لتفقيه رغبة جماهير غفيرة من المسلمين في رؤية نظام سياسي يقوم على المبادئ الإسلامية. ولذا فإن فكرة استبعاد الإسلاميين ومعاداتهم خطيرة جدا، وتتطوي على انشطارات وانقسامات مجتمعية، ستؤدي حتما إلى الفتن والصراعات الداخلية التي تلحق الضرر بكل الناس.

المسلمون ليسوا نفرا قليلا أو حزبا سياسيا صغيرا يتناول على حساب الآخرين، المسلمون يعدّون بمئات الملايين وأكثر، وأغلبهم يمتلكون بنية ثقافية معينة تقوم على أن الفكرة الإسلامية فكرة إلهية مقدسة، وتطبيقها يؤدي إلى طمأنة الجميع مسلمين وغير مسلمين، وإقامة الأمن والسلم الأهليين بين جميع الناس.

وإذا كان لنا أن نتحدث عن الديمقراطية فلا يجوز لنا بتاتا أن نتحدث عن إقصاء جماعات لحساب جماعات أخرى. وإذا كان بعضنا يقول إن المسلمين إقصائيون، فإن إقصاءهم أيضا عمل من أعمال الإقصاء والعنصرية والتمييز وتغييب القيم الديمقراطية. وكل من يدخل في التناقض الفكري فإنه يضع نفسه في حالة من الضحالة الفكرية غير المقنعة.

خاض الإسلاميون انتخابات في مناطق عدة من الوطن العربي وحققوا إنجازات كبيرة؛ فقد فازوا في الانتخابات المحلية بالجزائر وانقلب عليهم العسكر، وفازوا في فلسطين وانقلب عليهم كل أهالي الديمقراطية شرقا وغربا وشلوا قدرتهم على تنفيذ برنامجهم. وفازوا في انتخابات مصر فانقلب عليهم العسكر وأخرجوهم من الحكم، وحكموا على الآلاف منهم بالسجن طويل المدى وبالإعدام.



فوز الإسلاميين - وخاصة الإخوان المسلمين - يعني أنهم يتمتعون بشعبية واسعة وقاعدة جماهيرية عريضة. ربما يقول أحدهم إن الإخوان ومن سواهم من التيارات الإسلامية تستغل العاطفة الدينية فتستميل الناس إلى جانبها، وتستغل سوء أداء السلطات الحاكمة. وأنا أتساءل عن معنى العاطفة الدينية، وعن السبب الذي منع السلطات الحاكمة بالبلدان العربية من إقامة العدل بين الناس.

ولكوني صاحب أبحاث وكتب عديدة في الفكر الإسلامي؛ أدرك تماما أن هناك مشاكل فكرية متعددة في الطرح الإسلامي، وخاصة في الطرح الفقهي. وقد أدت هذه المشاكل ليس فقط إلى التطرف بل وإلى الخروج عن التعاليم الإسلامية، وعن نصوص القرآن الكريم.

هذا علما بأن الغالبية الساحقة من الذين يتبنون الإسلام كفكرة سياسية لا يعرفون الفكر الإسلامي، وأغلب معارفهم محصورة في الفقه الإسلامي.

لقد استقى أغلب المسلمين علمهم بالإسلام من الفقهاء وليس من المفكرين، والفقهاء حولوا الإسلام إلى دين عسر بسبب كثرة فتاويهم، ومراكمة كمّ هائل من الأحكام الفقهية التي ليست بالضرورة شرعية. الإسلام دين يسر، لكنهم عسروه وعقدوه وأبعدوا العديد من الناس عنه. ويأتي على رأس هذه المشاكل الفكرية الأمور التالية:

1- احتكار الحقيقة باعتبارهم أن المتدين هو الذي يمسك رقبته الحقيقة ومن عداه من الناس على باطل، وبما أن الحق يجب أن يسود على الباطل فإن حق الغير في التعبير والمشاركة في الحياة العامة منتقص بصورة خطيرة.

الحقيقة بالنسبة لهم إيمانية وليست استقرائية وفي هذا شطط علمي وفكري. لا يمكن للحقيقة الإيمانية التي هي غيبية أن تحل محل الحقيقة العلمية التي هي استقرائية ويمكن التحقق منها، والمزج بين هذا وذلك يؤدي إلى فوضى مجتمعية وأخلاقية.

2- من الإسلاميين من يعتدي على الذات الإلهية بتصنيفه الناس إلى مؤمنين وغير مؤمنين، وإلى أصحاب الجنة وأصحاب النار. الله فقط هو صاحب القرار بهذا الشأن، ولم يفوض أحدا ليكون وكيله في الدنيا والآخرة، وهذا يشبه سلوك أصحاب صكوك الغفران التي كانت سببا قويا في الثورة على الكنيسة. إن هؤلاء يدفعون الأمة دفعا للاقتتال، ويشكلون خطرا على الإسلام الذي يدافعون عنه.



3- يخلط إسلاميون بين الحكم الفقهي الذي هو مسألة اجتهادية والحكم الشرعي المستند إلى نصوص قرآنية. العديد منهم يهجون القرآن لصالح مصادر أخرى غير مؤكدة الأصل والتوثيق، ويرون في أعمال وأقوال السلف ما يعزز قناعاتهم. وهذا الخلط أدى إلى فوضى فقهية والتباس في الأحكام الإسلامية.

4- السلفية لا يمكن أن تتمكن في الأرض لأن الماضي لا يستطيع أن يتحدى الحاضر والمستقبل، إن الماضي انتهى ولا يمكن استرجاعه، وتبني السلفية له يعبر عن غياب فكري وخواء علمي. والجهل بمقومات البناء الإنساني لا يمكن أن يقيم نظاما إسلاميا ناجحا، وربما هذا ما يفسر عدم قدرة الإسلاميين على إدارة شؤون الناس وفشلهم السياسي بعد فوزهم بالانتخابات.

5- لم يطمئن الإسلاميون خصومهم بأن فوزهم في الانتخابات الديمقراطية لن يؤدي إلى الاستبداد بالسلطة.

ولكي تستقيم الأمور؛ أطرّح الأسس التالية للنقاش عساها تجدي في تصحيح الأوضاع العربية:

1- الإسلام دين أخلاق وعلم وعمل. إنه يشرّع للفضيلة كأساس للمعاملات، وللمنهج العلمي الاستقرائي كأساس للتقدم، وللعمل كأساس للإنجاز.

2- الكهنوت ليس من الإسلام، وعامل ينفع الناس أفضل بكثير من معتكف يستعطي غيره.

3- التطبيق العملي هو المؤشر الحقيقي على صدق الإيمان سواء الديني أو القناعة بوحدة الأمة.

4- يركز الفكر الإسلامي على قضايا الحرية والبناء الأخلاقي والالتزام، والتقدم العلمي والصالح العام والحس بالمسؤولية، والنهوض بالإنسان ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا وأخلاقيا، بهدف بناء الشخصية المميزة والقادرة على البناء والعطاء.

5- الفكر الإسلامي يقيم دولة العدل بين الناس، وهي ليست دولة دينية إذ لا يوجد في الإسلام مصطلح اسمه التدين. هناك إيمان فقط ويعني التمسك بمبادئ وقناعات مشفوعة بالعمل.

6- عدم التحيز ضد غير المسلمين، والتأكيد على أن المسيحيين خاصة جزء لا يتجزأ من الوطن والشعب. هم للمسلمين والمسلمين لهم دون تشنج أو حتى تفكير في التمييز. نمطهم الديني خاص بهم، وهم شركاء في النمط الثقافي العام.

7- رفض العصبية بكافة أشكالها الدينية والقومية والعرقية والمذهبية.



8- يحيا الإسلام بالعدل والأسوة الحسنة وليس بالقمع وقهر الآخرين. العدل هو مركز الدعوة الإسلامية ومحورها، وإذا غاب العدل غابت الرسالة الإسلامية.

9- الحرية مكفولة بالخلق وليس بالاجتماع. خلق الله الإنسان بقدرة تمييزية وله الحرية فيما يختار، والاعتداء على حرية الآخرين لا يشكل فقط مخالفة شرعية بل واعتداء على خلق الله. الفكر الإسلامي فكر متحرك يعبر عن قدرة الأمة الإسلامية على التعامل المرن مع مختلف الظروف عبر الزمان والمكان، وعن واجبها في التطوير والابتكار والتجديد. إنه نقيض الفكر الجامد الذي يُبقي صاحبه في دائرة التخلف والابتذال والضعف.

لم يكن للأمة أن تتجرع الذل والهوان لو لم تتخلّ عن الفكر وتجده لصالح الجمود الفقهي الذي أدخلها في تفاصيل كهنوتية تضر ولا تنفع. الفكر المتحرك يفتح المجال واسعا أمام الرأي والاجتهاد، بعكس الجامد الذي يصر على البقاء في الماضي، وعلى تفاصيل حياتية يومية تنقل وتعسر.

الفكر الإسلامي ليس منغلقا دون الثقافات والأفكار والفلسفات الأخرى. ولا حدود للمعرفة والعلم من الناحية الإسلامية، ومن واجب المسلم أن يطلع على ما يطرحه الآخرون، ومن حقه أن يستفيد من تجارب الأمم الأخرى وأفكارها ووسائلها وأساليبها في معالجة مختلف القضايا. التقليد الأعمى والانغلاق غير مقبولين إسلاميا.

الفكر الإسلامي ليس مقيّداً بعبادات وتقاليد ولا يجوز تطويعه لها. وهو ليس فكراً تكفيرياً يحمل سوطاً لصد الآراء ومنع أصحابها من التعبير عنها ومن تقديم الأدلة والبراهين، ولا بالفكر الذي ينشغل بتوسيع دوائر التحريم ليشلّ قدرة المرء على الانطلاق والتجديد.

هناك مشكلة كبيرة لدى غير الإسلاميين وهي أنهم لا يعرفون الإسلام. نسبة عالية منهم لم تقرأ القرآن، وهم لا يتابعون حركة الفقه أو الفكر الإسلاميين. هم يحكمون على الإسلام من خلال بعض الفقهاء وفتاويهم البلهاء، ومن خلال تصرفات أشخاص يعتبرون أنفسهم مدافعين عن الإسلام. لدى هؤلاء معرفة محدودة بالتراث الفكري والسياسي الغربي، لكن معارفهم بالحضارة العربية الإسلامية أكثر محدودة.

هناك فقهاء منافقون وكاذبون، يمدحون السلطان الظالم ويتمسحون ببلاطه، وهناك أئمة لا يشكلون قدوة والناس يتعودون منهم ومن تصرفاتهم القبيحة... إلخ. أغلب الإسلاميين يتصرفون وفق مستوانا الحضاري



الموصوف بالتخلف وضعف الالتزام الأخلاقي، والانتهازية والتآمر. الإسلام لديهم لم يهزم القيم البالية غير الإسلامية، ومنهم من طور فقها يبرر الهروب من التطبيق الفعلي للمبادئ الإسلامية. وربما ينسى غير الإسلاميين بطولات الإسلاميين في المعارك ضد الأعداء. الإسلاميون يواجهون الأعداء بعقيدة قتالية صلبة، ولا يغادرون مواقعهم القتالية إلا لسبب قتالي أكثر جدوى. وهم لا يتلقون الرصاص بظهورهم وإنما بصدورهم ورؤوسهم، والحروب التي خاضوها بجنوب لبنان وقطاع غزة تشكل أكبر دليل على ذلك.



في الطريق إلى أول انتخابات في «عراق ما بعد داعش»

عرب الرنتاوي الدستور 2018\3\26

توافرت لنا فرصة الاستماع لثلاث أوراق بحثية معمقة، قدمها ثلاثة باحثون/خبراء عراقيون، حول الانتخابات البرلمانية المقررة في الثاني عشر من أيار/ مايو المقبل ... وهي انتخابات تجري في ظروف استثنائية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

دولياً، تجري الانتخابات، مع عودة شبح الحرب الباردة للعلاقات الدولية، حيث تتعقد فرص بناء تفاهات وتوافقات بين مراكز القوى العالمية للوصول إلى تسويات وحلول للأزمات المندلعة، ومن بينها الأزمة العراقية، كما أن الانتخابات ستجري فيما طبول "الحرب والتصعيد" تُقرع بقوة بين واشنطن وطهران، اللاعبين الرئيسيين على الساحة العراقية.

إقليمياً، تجري الانتخابات، في مناخات تصاعد حدة التوتر بين الأقطاب الإقليمية، ووصول التوتر بين طهران وبعض العوصم، ذروة غير مسبوقة، فحرب التهديدات والالتهامات بين هذه العواصم لم تنقطع، ولا تتوقف، والتلويح بدخول سباق تسلح غير تقليدي، يقفز إلى سطح العلاقات الإقليمية، تغذيه وتساعد في تفاقمه، الصراعات الدولية متعددة الأطراف والساحات والميادين: من سباق التسلح النووي الروسي الأمريكي، إلى الحرب التجارية بين واشنطن وبكين.

أما محلياً، فهي أول انتخابات سيجري تنظيمها بعد هزيمة تنظيم داعش الإرهابي، ودحره عن الجغرافيا العراقية، مع أن التنظيم ما زال حاضراً، وفرص انبعائه من جديد، بصورته القديمة أو بصور ومسميات جديدة، ما زالت قائمة ... كما أنها أول انتخابات بعد تجربة "الاستفتاء" في كردستان، وتساعد حدة التوتر بين المركز والإقليم، فيما تداعيات ذلك الاستفتاء داخل الإقليم وفي علاقاته مع بغداد، ما زالت قائمة من دون حل حتى يومنا هذا.

عشرات الأحزاب والكيانات السياسية دخلت المعترك الانتخابي، بيد أن حفنة منها، لا تزيد عن أصابع اليدين، ستحظى بحصة الأسد من مقاعد المجلس القادم، خمسة كيانات شيعية وثلاثة سنية وكيانين كرديين، وسط تقديرات، بأن الطبقة السياسية العراقية التي حكمت "عراق ما بعد صدام حسين"، ستعود مجدداً إلى المجلس والحكومة ومراكز صنع القرار، وأن نسبة التجديد في عضوية البرلمان، قد لا تتعدى



الثلاثين بالمائة، أغلب النواب الجدد سيكونون من المناصرين والأتباع، وليس من أهل السلطة والقرار والثروة.

تدخل المكونات المعتزك الانتخابي، منقسمة على ذاتها، فليس ثمة ائتلاف عريض يمثل هذه الكيانات، بل وسعت القوائم الانتخابية إلى نسج تحالفات من خارج إطاره القومي / المذهبي، بيد أن هذه العملية ظلت شكلية للغاية، ولم تعكس بعد، حراكاً حقيقياً عابراً للطوائف والأقوام والمذاهب ... وفي جردة تفصيلية لعناصر التحالفات ومكوناتها، بدا أن نقطة البدء هي المكون، وما عداها، ليس سوى نوع من "التلوين" الذي لا يعكس تغييراً في علاقات القوى أو الحراك الاجتماعي والثقافي والسياسي في الوسط السياسي العراقي.

الشيعة العراقيون، خمسة قوائم مؤتلفة ومختلفة ... تتبع مرجعيتين، ولاية الفقيه (المالكي والحشد) ومرجعية النجف "الصدر والحكيم" ... فيما يبرز العبادي بوصفه مرشحاً مرغوباً من عواصم الجوار العربي والإقليمي (السنية)، ومن قبل واشنطن والغرب على حد سواء ... حصيلة المعركة على مقاعد المحافظات الشيعية، ستقرر أين سيتجه العراق في المرحلة المقبلة.

السنة العراقيون، وبعد أن أخفقت المحاولات، لتوحيد مرجعياتهم العربية والإقليمية (اللقاءات الخماسية في تركيا وعواصم المنطقة وأربيل)، توقفت عن العمل ولم تتواصل بفعل اندلاع الأزمة الخليجية، وتفاقم الخلاف بين أنقرة وعواصم خليجية مؤخراً ... تفتت المرجعية السنية الواحدة، وتفتت معها القوائم التي ستمثل هذا المكون، حتى أنها دخلت في صراع فيما بينها، وساعد ذلك آخرين على "اقتناص" أسماء ومرشحين من هذا الوسط، لصالح قوائمهم (سنة الحشد، المتحالفون مع العبادي).

الأكراد العراقيون، سيخوضون الانتخابات للمرة الأولى، بعد هزيمة الاستفتاء النكراء، وتداعياتها السالبة لمنجزات الإقليم وحقوق الأكراد، وهذه المرة في ظل غياب ثلاثة من الزعامات التاريخية الكارزمية للمجتمع الكردي: مسعود البرزاني، جلال الطالباني ونشروان مصطفى، والأكراد غير موحدين، وقد أدت انقساماتهم إلى خسارات فادحة في مرحلة ما بعد الاستفتاء ... ثمة لاعب جديد على الساحة الكردية، أنه برهم صالح وقائمه، المتوقع أن تحصد من حقل الطالبانيين وحزبهم، ولا نعرف كم ستحصل الكيانات الكردية الإسلامية من أصوات ومقاعد.



الأقليات المختلفة، تصارع على "الكوتا" الخاصة بها، فيما مسيحيو العراق، وهم أقلية وازنة، فنتوزعهم، كما بقية العراقيين ولقاءات شتى ... بعضهم أقرب إلى بغداد، وبعضهم دخل في لعبة "الحشد الشعبي"، وبعضهم الآخر ما زال يضبط حركته على توقيت أربيل ... يبدو أن مشروعهم بمحافظة مستقلة في سهل نينوى، تتبع الإقليم، قد انطوى، بطي صفحة الاستفتاء ذاته.

على أن الملاحظة الجديرة بالاهتمام سياسياً، والتي تحدث عنها الباحثون والخبراء، فإنما تتصل بشخص رئيس الحكومة القادم في العراق ... هنا، يصعب الحديث بلغة الأسماء، مثلما يصعب الحديث بلغة يقينية جازمة ثمة ناخبون ثلاثة كبار، لا يدلون بأصواتهم مباشرة في صناديق الاقتراع، سيكون لهم الكلمة الفصل في تحديد اسم رئيس الوزراء المقبل، وربما الوجهة والتوجه العام للعراق: طهران وواشنطن والنجف الأشرف.

تم بحمد الله

